الصباح الاقتصادية 12
العدد 3637 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 13 شعبان 1441 - الموافق 6 أبريل 2020
Monday 6 April 2020 - No.3637 - 13 th Year

لمواجهة الأزمة غير المسبوقة و تداعياتها على دول العالم كافة

الهاشل: نجني اليوم ثمار السياسات النقدية التحوطية الحصيفة المتبعة منذ 2008

- ما يزيد الوضع صعوبة افتقارنا إلى الحقائق التي نحتاجها لتقدير الموقف على نحو معقول
- لا توجد تقديرات دقيقة لجدوى السياسات التي تطبقها الدول لمواجهة التداعيات الاقتصادية
- نقف بصرامة وراء سياسة سعر صرف الدينار التي أثبتت كفاءتها وملاءمتها لأوضاع الاقتصاد المحلي

محمد الهاشل

عادل الماجد

- خفض التصنيف الائتماني جاء بسبب تباطؤ جهود الإصلاح وتخفيض الوكالة لتوقعاتها لأسعار النفط العالمية
- اتبعنا سلسة إجراءات متكاملة تهدف إلى تخفيض كلفة الاقتراض بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني
- الماجد: الحزمة التحفيزية ستساعد البنوك على أداء دورها في الاقتصاد الوطني
- سياسات «المركزي» منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 أسفرت عن قواعد رأسمالية قوية ومصدات تحوطية

قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل إن الكويت اتبعت سياسات نقدية تحوطية حصيفة منذ عقد من الزمن وهي اليوم تجني ثمار هذه السياسات لمواجهة الأزمة غير المسبوقة (انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد – 19) التي أصابت تداعياتها دول العالم كافة.

وأضاف الهاشل أن هذه الأزمة في المقام الأول هي ذات طابع إنساني إذ لا يزال الوباء يحصد الأرواح إضافة إلى الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بالاقتصادات فهي صدمة غير اعتيادية على جانبي العرض والطلب مما يفرض مواجهة تداعياتها الاقتصادية باستخدام مختلف أدوات السياسات الاقتصادية.

وأوضح أنه على مستوى المنطقة تكمن صعوبة هذه الأزمة «في أننا نحارب على جبهتين فمن جانب لدينا تفشي الفيروس الذي يفرض على العالم اختيارا مريرا بين إنقاذ حياة البشر وإنقاذ معيشتهم ومن الجانب الآخر لدينا انخفاض حاد في أسعار النفط بلغ 65 في المئة منذ نهاية 2019».

وذكر أن كلا التحديين هو بحد ذاته صدمة كبيرة «فكيف إذا تزامنا في ذات الوقت» مشيرا إلى أن ما يزيد الوضع صعوبة «هو افتقارنا إلى الحقائق التي نحتاجها لتقدير الموقف على نحو معقول فحتى الآن لا نملك معلومات دقيقة عن مدى الوباء ولا عن أعداد حاملي المرض ولا يمكن التكهن بعمق الأثر على أوضاع الاقتصاد الكلي ولا توجد تقديرات دقيقة لجدوى السياسات التي تطبقها الدول لمواجهة التداعيات الاقتصادية».

ولفت محافظ بنك الكويت المركزي إلى أنه في ظل كل هذه الظروف من الصعوبة بمكان تقدير الموقف على وجه الدقة «ولا يمكن الجزم بشأن ما ينتظرنا في المستقبل» مؤكدا في الوقت نفسه أن (المركزي) يقف بصرامة وراء سياسة سعر صرف الدينار التي أثبتت كفاءتها وملاءمتها لأوضاع الاقتصاد الكويتي وهو ما يشهد به صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية».

وعن تخفيض وكالة (ستاندرد آند بورز) تصنيف الكويت السيادي إلى (أيه أيه سالب) أفاد بأن هذا أمر متوقع في مثل الظروف لكن على الرغم من خفض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت بدرجة واحدة فإن هذا التصنيف ما يزال مرتفعا نسبيا.

وبين أن خفض التصنيف الائتماني جاء بشكل أساسي بسبب تباطؤ جهود الإصلاح وتخفيض الوكالة لتوقعاتها لأسعار النفط العالمية بعد فشل الاجتماع حول اتفاقية (أوبك +) (بين منظمة الدول المصدرة للبترول ودول من خارجها) بشأن تخفيض الإنتاج وعدم صدور قانون الاقتراض العام «ولذلك لدينا تطلعات للعودة بهذا التصنيف إلى ما كان عليه بعد استقرار الأوضاع الحالية».

وبسؤاله عن تحضيرات البنوك الكويتية لصدمة (كورونا المستجد) قال الهاشل إن بنك الكويت المركزي بادر منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بالأخذ بمنهجية السياسات الاحترازية بهدف تحصين القطاع المصرفي من خلال توجيه البنوك لتعزيز قواعدها الرأسمالية وبناء المخصصات الاحترازية إضافة إلى المصدات المالية التحوطية خصوصا على النحو الذي جاء في حزمة معايير بازل (3) «التي طبقناها كاملة عامي 2014 و2015 لتكون الكويت في طليعة الدول التي تطبق هذه المعايير وكنا نحتاط خلال أوقات الرخاء ونعمل دون الركون إلى الدعة».

وتابع أنه بفضل هذه السياسات التحوطية الحصيفة للمركزي يتمتع القطاع المصرفي اليوم بأوضاع مالية قوية تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية على صعيد معيار كفاية رأس المال ومعيار الرفع المالي ومعايير السيولة وهي بمعدلات تفوق المعايير الدولية «وهو ما نستفيد منه اليوم في مواجهة الأزمة الحالية إذ نجني اليوم ثمار تلك السياسات الحصيفة التي تبناها المركزي منذ أكثر من عقد من الزمن إذ أصبح القطاع المصرفي شريكا في صناعة الحلول لهذه الأزمة بعد أن كان جزءا منها في عام 2008».

وعن أبرز أوجه السياسات النقدية والسياسات الرقابية التي اتخذها بنك الكويت المركزي لدعم الاقتصاد والقطاع المصرفي أوضح أنه على صعيد عمليات السياسة النقدية وفي ضوء ما تتطلبه الأوضاع والظروف الاقتصادية الراهنة من ضرورة تطبيق سياسات نقدية تيسيرية قام المركزي بتخفيض سعر الخصم ليصل إلى 1ر5 في المئة وهو المستوى الأدنى تاريخيا.

وذكر أنه إضافة إلى ذلك تم تخفيض في سعر فائدة إعادة الشراء (الريبو) وأسعار جميع أدوات التدخل للبنك المركزي في السوق النقدي وهي سلسة إجراءات متكاملة تهدف إلى تخفيض كلفة الاقتراض بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني وتعزيز انسياب التدفقات النقدية بين هذه القطاعات والقطاع المصرفي وبما يحافظ على استقرار هيكل أسعار الفائدة والمحافظة على جاذبية الدينار.

من جانبه قال رئيس اتحاد مصارف الكويت عادل الماجد إن خطة البنك المركزي لتحفيز الاقتصاد المحلي والتي توفر خمسة مليارات دينار (نحو 16ر5 مليار دولار أمريكي) هي مساحة إقراضية إضافية من «أموال البنوك المحلية واحتياطاتها الاحترازية».

وأضاف الماجد إن الحزمة تسمح بتخفيف شروط بنك الكويت المركزي الرقابية لاسيما خفض متطلبات السيولة وأدوات التحوط الكلي ما يمكن البنوك المحلية من توفير السيولة والدعم اللازمين للقطاعات الاقتصادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستمرارها في ضوء تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأوضح أن هذه الحزمة ستساعد البنوك على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد المحلي ويحفزها على تقديم المزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء الذين هم بحاجة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف في ضوء هذه الظروف تجنبا لمشكلات طويلة الأمد قد تؤثر على الملاءة المالية.

وأشار إلى التنسيق الدائم والمستمر ما بين البنوك المحلية و(البنك المركزي) لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس المستجد بغية «تعزيز دور البنوك في دعم الاقتصاد الوطني» مؤكدا استعداد القطاع المصرفي القيام بالدور المنوط به وحرصه على خدمة الاقتصاد الوطني وتوظيف هذه الحزمة لتحقيق أهداف معالجة تداعيات أزمة (كورونا).

وذكر أن السياسات التحوطية التي اتبعها (المركزي) منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أدت إلى بناء قواعد رأسمالية قوية ومخصصات احترازية متينة ومصدات تحوطية تراكمت خلال سنوات «وهذا هو الوقت المناسب للاستفادة منها».

إلى ذلك قالت رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة (البرلمان) إن من شأن هذه الحزمة التحفيزية «تخفيف القلق والعبء على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة» منوهة بـ«بسرعة وديناميكية آليات اتخاذ القرار والاستجابة السريعة والتجانس في فريق العمل الحكومي لمواجهة التداعيات».

وأضافت أن «هذه الحزمة التحفيزية المتمثلة في تخفيف الإجراءات الرقابية على البنوك تعد مصدا وحماية لهم» موضحة أن «التسهيلات التي تطلب من البنوك توجيهها ليست تنفيعا للتجار بل مساعدة للقطاع الخاص على التوظيف واستقرار العمالة الوطنية وتقديم خدماتها الضرورية للمجتمع».

وكان محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل قال في وقت سابق إن الحزمة التحفيزية تستهدف دعم القطاع الاقتصادي الحيوي والمشروعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد المحلي وكذلك المتضررين من أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة وشركات ومساعدتها على تخطي الظروف الراهنة.

وأضاف الهاشل آنذاك أن (المركزي) يواصل متابعته الحثيثة للقطاع المصرفي للتأكد من الاستفادة من هذه الحزمة بما يحقق الغرض منها فضلا عن قيام البنوك بدور فعال في هذه الظروف الضاغطة لتوفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المنتجة وأنه لن يتوانى في اتخاذ مزيد من الإجراءات بما يلبي المصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

وتستهدف الخطة التحفيزية دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر خفض أوزان مخاطر الائتمان لمحفظة هذه المشاريع من 75 إلى 25 في المئة لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال وذلك للتحفيز القطاع المصرفي على تقديم مزيد من التمويل لهذا القطاع الحيوي. وسمحت الخطة للبنوك بالإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال بما يخفض المتطلبات الرأسمالية. وفي ما يخص القروض الموجهة لشراء أو تطوير عقارات السكن الخاص والنموذجي فقد عمدت الخطة إلى زيادة النسبة المسموح بها للتمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير فضلا عن تعديل تعليمات الرقابة وأدوات سياسة التحوط الكلي بما يساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد وتحفيزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة للحؤول دون مواجهة العملاء لنقص في السيولة والتحول إلى مشاكل طويلة الأجل تؤثر على ملاءتهم المالية.

انفوجرافيك توضيحي

مؤشرات البورصة تغلق على تباين.. و«العام» يرتفع 10.7 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت أولى جلسات تعاملات الأسبوع أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 7ر10 نقاط ليبلغ مستوى 8ر4712 نقطة بنسبة صعود 23ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 8ر81 مليون سهم تمت عبر 4964 صفقة بقيمة نقدية 17ر20 مليون دينار (نحو 5ر68 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 4ر2 نقطة ليبلغ مستوى 7ر4029 نقطة بنسبة هبوط بلغت 06ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر31 مليون سهم تمت عبر 1505 صفقات بقيمة بلغت 9ر1 مليون دينار (نحو 4ر6 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 3ر17 نقطة ليبلغ مستوى 5ر5060 نقطة بنسبة صعود بلغت 34ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر50 مليون سهم تمت عبر 3459 صفقة بقيمة نقدية بلغت 18ر19 مليون دينار (نحو 8ر61 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 7ر5 نقطة ليبلغ مستوى 8ر3926 نقطة بنسبة هبوط بلغت 15ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر26 مليون سهم تمت عبر 1185 صفقة بقيمة 6ر1 مليون دينار (نحو 4ر5 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (مشاعر) و(تمدين غ) و(المتكاملة) و(ميزان) أما شركات (أهلي متحد) و(بيتك) و(خليج ب) و(الدولي) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (سكب ك) و(الخليجي) و(كامكو) و(منتزهات) الأكثر انخفاضا. وشهدت الجلسة إعلان شركة أسمنت الخليج موافقة الجمعية العامة السنوية على مقترح مجلس الإدارة بشأن الانسحاب من بورصة الكويت كما أقرت الشركة عدم توزيعات سنوية نظرا إلى الظروف الحالية والتغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية العالمية واستمرار التنافسية المحتدمة في الأسواق المحلية والخارجية. كما شهدت الجلسة إفصاحات متفصلة من شركات (أجيليتي المدرجة ببورصتي الكويت ودبي) و(جي إف إتش المدرجة في بورصات دبي والكويت والبحرين) و(صناعات المدرجة ببورصتي الكويت ودبي) لكن لا يوجد أي انكشاف لها على (مجموعة إن إم سي للرعاية الصحية) ومقرها الإمارات ومدرجة في سوق لندن منذ عام 2012 وتعمل شركة في 19 دولة.